البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الأمم المتحدة
بنيويورك

كلمة تونس

الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية

نيويورك، 02 ماي 2024

شكرا السيدة الرئيسة،

ينعقد هذا الاجتماع ونحن نحيي الذكرى الثلاثين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994و الذي أحدث تحولاً عميقا في المقاربة الدولية لقضايا السكان من خلال تأكيد علاقتها الوثيقة بالتنمية، وهو ما يتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي اتفقنا عليها آنذاك لوضع حقوق الإنسان - بما في ذلك الصحة والحقوق الإنجابية - في صميم التنمية المستدامة و لاستخلاص الدروس من تجاربنا في هذا المجال .

السيدة الرئيسة،

من المؤكد أنه تم تحقيق مكاسب كبيرة خلال العقود الثلاثة المنقضية حيث انخفضت نسبة وفيات النساء أثناء الحمل والولادة وانخفضت مخاطر وفيات الأطفال كما توسع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية في العديد من الدول، بما في ذلك وسائل منع الحمل الحديثة، كما سجلنا انخفاضا واضحا في معدلات حمل المراهقات.

ولكن بالرغم من هذه المكاسب، التي يتعين الحفاظ عليها وتعزيزها، يجب الإقرار بأن العديد من الدول لا تزال تواجه تحديات كبرى في مجابهة النمو السكاني السريع وفي تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بوفيات الأطفال، كما لا تزال عشرات ملايين النساء محرومة من خدمات التنظيم العائلي.

ولا شك أن التغيرات العميقة التي شهدها العالم منذ سنة 1994، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والتوسع الحضري، بالإضافة إلى تفاقم التهديدات والمخاطر على غرار التغيرات المناخية والأوبئة وتفشي النزاعات المسلحة وتوسع رقعة الفقر قد ساهمت بنسبة كبيرة في الحد من المكاسب المرجوة وهو ما يستدعي منا اليوم تجديد الإرادة السياسية لإعادة وضع السكان و التنمية ضمن أولويات اجندتنا على الصعيد الدولي خلال الاستحقاقات المقبلة بما في ذلك قمة المستقبل و القمة الاجتماعية لعام 2025.

السيدة الرئيسة،

لقد اعتمدت تونس منذ الاستقلال سياسة سكانية دامجة للبعدين الديمغرافي والتنموي حيث أطلقت برنامجا للتنظيم العائلي منذ سنة 1966 وذلك بعد تكريس المساواة بين المرأة و الرجل في القانون من خلال إصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 التي منعت تعدد الزوجات وحددت السن الدنيا للزواج، هذا إلى جانب تعميم التعليم وجعله اجباريا ومجانيا للإناث و الذكور، على حد السواء، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع بما في ذلك خدمات الصحة الانجابية.

كما تم منذ سنة 2018 إحداث المجلس الأعلى للتنمية الذي يتولى متابعة وتنسيق السياسات الاجتماعية للدولة في مجال الادماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي بالإضافة على احداث مرصد وطني لمقاومة العنف ضد المرأة وإصدار جملة من القوانين ذات العلاقة منها القانون المتعلق ببرنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الهشة ومحدودة الدخل.

وقد مكنت هذه السياسة السكانية من تحقيق مكاسب هامة على مستوى تحسن مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الاقتصادية بصفة عامة . ونحن نسعى إلى تثبيت هذه المكاسب و تعزيزها باستمرار في مخططاتنا المستقبلية، من ذلك أن رؤية تونس الاستراتيجية 2035 قد أولت البعد السكاني أهمية خاصة حيث تركز محورها الأول على اعتبار أن رأس المال البشري هو قوام التنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة

إن الأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة قد عمقت هشاشة الأوضاع المجتمعية في الدول النامية وأثرت بصفة كبيرة على توازناتها المالية ما حد من قدراتها على محاربة الفقر ومواصلة جهودها التنموية لضمان الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي لشعوبها. ولرفع هذه التحديات فقد بات من الضروري إعادة النظر بصفة جوهرية في أُطُر التعاون الدولي وهيكلية النظام المالي الحالي للوقوف بأكثر جدية إلى جانب الدول الأكثر تأثرا بالأزمات الحادّة في إطار التضامن والتكافل واعتماد مقاربة جديدة للسكان والتنمية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر والتهديدات المستجدة على غرار التغيرات المناخية وضرورة التأقلم معها و الحد من تأثيراتها.

وشكرا